

ضربة موجعة لعصابات الكونترا

مئات من افراد القبائل الهندية يتركون "الكونترا" ويعودون الى بلادهم ليشاركوا في تعميرها!!

لتصاعد، يوما بعد اخر، ازمة تفسخ عصابات "الكونترا" الموالية للولايات المتحدة. فبعد استقالة هذه من القادة البارزين للكونترا، اشارت وسائل الاعلام الاجنبية الى عودة مئات المقاتلين المنحدرين من اصول هندية وزنجية الى قراهم، للمشاركة في تعميرها، او الانضمام الى ميليشيات حكومة نيكاراغوا الثورية.

واكدت وكالة انباء "اسوشيتد برس" هذا النبأ. وذكرت ان اعداد كبيرة من قبائل "ميسكيغو" و "سوما" و "زاما" الهندية، تعود، على شكل مجموعات، كل شهر الى قراها بعد ان تخلت عن عصابات "الكونترا".



وحدة من أفراد القبائل العائدين بعد أن التحقوا بميليشيات الثورة

"موزكيتو كوست"، وهي منطقة نائية ومعزولة يفعل وجود الغابات الكثيفة. وتنتشر بين سكانها لهجات انكليزية وهندية، اما ديانتهم فهي "البروتستانتية".

لقد جاءت عودة هؤلاء المخدوعين بعدما سحبت حكومة "ماناغوا" الساندينية، البساط من تحت اقدام ١٨٠ الف مواطن نيكاراغوي منحدرين من اصول هندية وزنجية وكريولية، و "الكريوليون" هم من البيشمون المنحدرين من اصول اوروبية، ويتحدثون بلهجات اسبانية وفرنسية وانجليزية.

وبموجب الحكم الذاتي، فقد اصبحت هذه المجموعات "العرقية" تحظى بحق تشكيل حكومة محلية، واتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بحماية ثقافتهم وتطويرها. اما الشؤون السياسية والاقتصادية والدفاعية فتستكون من اختصاص الحكومة المركزية في "ماناغوا".

وتقيم هذه المجموعات في شريط ساحلي ضيق يمتد بطول ١٢٠ كم على ساحل الاطلسي، ويعرف باسم

وبموجب "الحكم الذاتي" يتمتع سكان المنطقة بالحرية. ويمكن ملاحظة التغييرات الجديدة في مدينة "بوريتو كايبراس" التي تبعد عن ماناغوا ٢٨٦ كم. وذكر مراسل "اسوشيتد برس" ان (الجنود المضللين) العائدين ما زالوا يتمتعون بمسدساتهم على خصرهم، ويلوحون بايديهم لجنود الحكومة، بعدما كانوا في حالة صدام معهم. ويمشون في الشوارع بثقة تامة. "الحكم الذاتي" منحت هؤلاء المواطنين حق حمل اسلحتهم او الانخراط في صفوف الميليشيات الشعبية.

وعلى صعيد اخر، فقد نجح اعلان العفو العام الذي اصدرته الحكومة الساندينية في عام ١٩٨٥، سكان "موزكيتو كوست"، المضللين، بالعودة الى مكان سكنهم الاصلي بعد زوال اسباب هربهم وانخراطهم في صفوف "الكونترا".

وقالت "الاسوشيتد برس": "ان منهم من عاد لانه فقد منزله. فيما عاد قسم ثان لانه لم يجد مستقبلا في صفوف "الكونترا". اما القسم الثالث فقد عاد لان اسباب "انضمامه" للكونترا قد زالت تماما.."

يقتلون الطفولة في جنوب افريقيا

نشرت منظمة "اليونيسيف" وهي منظمة رعاية الطفولة التابعة للامم المتحدة تقريرا اعده فرنسيس ويلسون، وهو رجل اقتصاده وامفيليا رامفيل، وهو استاذ جامعي وكلاهما من جنوب افريقيا، حول وضع الطفولة في بلدان افريقية بينها جنوب افريقيا.

أكد التقرير نقلا عن احصاءات رسمية وعن لجنة الحقوقيين الاميركيين لحقوق الانسان، ان حكومة جنوب افريقيا العنصرية تخوض حربا حقيقية ضد الاطفال. وجاء في التقرير ان الشرطة قتلت وحدها ما لا يقل عن ٢٠١ طفلا خلال عام ١٩٨٥. وهذا الرقم لا يتضمن الاطفال ضحايا البوليس الحربي وقوات الدفاع.

استقصى التقرير الكيفية التي تم بها قتل ٧٧ طفلا من هؤلاء الاطفال. فوجد ان ٥٤ طفلا منهم قتلوا برصاص الشرطة بينما احرق ١٧ طفلا وهم احياء واداست سيارات الشرطة ثلاثة اطفال اخرين بينما مات اثنان من الاطفال اثناء ضرب الشرطة لهم وقتل طفل واحد بالطنع بخنجر اما الستة الباقون فظلت اسباب موتهم مجهولة. ويضيف التقرير ان ١٩ طفلا من بين ال ٧٧ هم دون سن العاشرة.

يقول الدكتور ويلسون، احد الذين اعدا التقرير، انه تم اعتقال ثلاثة الاف طفل دون سن السادسة عشرة في الاسبوع التسعة الاول فقط بعد اعلان حالة الطوارئ في ١٢ حزيران من العام الماضي. وهناك ١٠ الاف طفل يقبعون حاليا في ما يسمونه بمعسكرات اعادة التربية والتأهيل وهي اماكن معزولة في الريف.

يتعرض التقرير للتمييز الصارخ الذي تطلقه الحكومة العنصرية في التعليم والغذاء.. الخ بين الاطفال البيض والسود. وكمثال فان ٤٤ من السود الذين التحقوا بالمدارس عام ٦٩ استكملوا تعليمهم في حين ان هذه النسبة وصلت الى ٦٩٪ للاطفال البيض.

ويختتم التقرير بالقول انه في جنوب القارة الافريقية يعيش ٧٠ مليون انسان بينهم ٣٥ مليون طفل سيموت ٧٥٠ الفا منهم قبل بلوغ سن الخامسة كما ان ١٤٠ الفا من الاطفال الذين ماتوا عام ١٩٨٦ انما ماتوا بسبب الحروب وامتياز الأوضاع الاقتصادية نتيجة للسياسات التي يتبعها الحكم العنصري في جنوب افريقيا.

وبعد هذا ما يحدث في بلدان صديقة لكل من امريكا واسرائيل وهما اكثر المتباكين ارتفاعا في الصوت على ما يسمونه حقوق الانسان. وصدق القس ديزموند توتو حينما قال مخاطبا الشعب الاميركي ادارة واشنطن واصدقاهما لا تعتبر الاسود انسانا.

النظام العراقي يبيع دبابة ٧٢ ألسوفيتية لمانيا الغربية

اوردت مجلة "مامبورج جي . اي" الالمانية الغربية، ان مصلحة الاستخبارات الالمانية الغربية وبدعم من المخابرات المركزية الاميركية، قد اشترت دبابة سوفيتية معقدة من العراق ولدراسة قدرتها.

والاضافة المجلة التي لم تكشف عن مصادرها، ان مصلحة الاستخبارات الالمانية قد نهعت ٢٧٠ الف دولار مقابل دبابة ت ٧٢، التي تعتبر واحدة من اكثر الدبابات تطورا في الترسانة السوفيتية، وانه تم تفكيكها وشحنها الى ميناء "بريميرافن".

واعتمادا على المجلة، فان المخابرات العسكرية الالمانية كانت مهتمة بالتعرف على درع الدبابة المكون من مزيج من المعادن. كما ان الدبابة مزودة بمدفع عيار ١٢٥ ملمترا، ويعتبر واحدا من افضل المدافع في العالم.

ريغان يعارض تسليم مجرم نازي الى الاتحاد السوفيتي!

الى الاتحاد السوفيتي!

واشنطن - ذكرت وكالة انباء "اسوشيتد برس" ان الرئيس الاميركي رونالد ريغان يعارض ابعاد مجرم الحرب النازي "كارل ليناس" الى الاتحاد السوفيتي لحاكمته على الجرائم التي ارتكبها.

وتجدر الاشارة الى ان المجرم "ليناس" متهم بارتكاب جرائم خطيرة اثناء الحرب العالمية الثانية. وقد ادانته الاتحاد السوفيتي، وصادر بحقه حكما غيابيا بالاعدام. وقد فشل "ليناس" في العثور على بلد يأويه، باستثناء الولايات المتحدة.

ايران:

تهديد الحقوق النقابية

منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩، كان احد اهم مطالب العمال اصدار قانون عمل جديد يحل محل قانون ١٩٦٤ الذي تمت صياغته في ظل حكم الشاه بما يعارض مع مصالح العمال. لكن، وكما لاحظت صحيفة "الاتحاد" لسان حال الحركة النقابية الايرانية، فقد مرت ثمان سنوات على الثورة دون ان يصدق المجلس الاسلامي على تشريع عمالي جديد.

ففي كانون الاول ١٩٨٢ تم سحب مشروع القانون الاول، الذي وضعه وزير العمل في ايلول من نفس العام، نتيجة لاحتجاج العمال على الطبيعة الرجعية للمشروع. وتقدم وزير العمل الجديد بمشروع اخر في عام ١٩٨٤، وهو عبارة عن مزيج من المشروع السابق والقانون الذي كان ساريا في عهد الشاه، وتم سحبه هو الاخر.

ويناقش البرلمان، اليوم، مشروعا جديدا لنفس وزير العمل وهو يلبي بعض مطالب العمال، لكنه يتجاهل، مثله مثل المشروع السابق، الحقوق الرئيسية، مثل الحق في العمل، الحق في انشاء تنظيمات نقابية مهنية، والحق في الاضراب، وبشكل عام يتسم المشروع الجديد بطابعه الرجعي والمعادى للديمقراطية.

واقسام المشترك بين كل هذه المشاريع، كما لاحظت صحيفة "الاتحاد" هو محاولة النظام فرض قوانين رجعية على العمال بدعوى انها مستوحاة من تعاليم القرآن. وبهذا الاسلوب، يتخلص من الالتزام باسبغ حقوق العمال الالوية الواردة في الاتفاقيات الدولية. وقد ذهب محمد سالاماتي، مساعد وزير العمل، خلال المناقشات البرلمانية الى ابعد من ذلك اذ قال: "لا يمكن للمرء ان يجبر رب العمل على احترام الالتزامات الواردة في قانون العمل" والواقع ان فرض الدوائر الحاكمة تريد ان تستغل المشاعر الدينية لدى الجماهير في فرض افكارها الطبقية.

واستطردت الصحيفة قائلة: "ولكن عمال ايران وحركتهم النقابية التي تناهض منذ سبعين عاما، ليسوا مستعدين لقبول تلك الاملاءات رغم الظروف الصعبة المرتبطة بالحرب والارهاب، ويشهد نضالهم كل يوم ضد التشريع العمالي الرجعي وهم لا يزالون العقبة الرئيسية امام سياسات النظام المعادية للعمال.